

# من الثلث المعطل إلى المثالثة؟

د. أنطوان حداد: لا للتفاوض على النظام مقابل السلاح

جاكولين سعد

منذ إتفاق الدوحة ولبنان ينام على «ثلث ضامن»، ويصحو على «ثلث معطل» يشل نظامه ومؤسساته بالكامل، وكأن مسودة دستور بديل للبلاد تُطبّخ على نار الإستقواء بالسلاح، لتُحل المثالثة مكان المناصفة بين المسلمين والمسيحيين، ناسفةً جوهر الكيان اللبناني. فكيف يجب مواجهة الخطط الرامية إلى إقامة جمهورية ثالثة بالقوة في لبنان؟ «المسيرة»، تقارب هذا الملف مع مجموعة من المتخصصين في السياسة والدستور والقانون. وتفتح النقاش، مع أمين سر اللجنة التنفيذية في «حركة التجدد الديمقراطي»، الدكتور أنطوان حداد.

هل ترى اليوم ان لبنان يتعرض لمخاطر كيانية أساسية، نابعة من ربطه بالحرب في سوريا والمعادلة الإقليمية؟

في السنوات الاخيرة، ساد اعتقاد انه ثمة من يسعى لتعديل الصيغة اللبنانية او النظام اللبناني بوسيلتين: اما عبر فرض الأمر الواقع كما نشهد من خلال تعطيل مؤسسات السلطة، او من خلال تعديل الدستور إذا ما تأمنت ظروف تعديله. هذا الامر يرتب بالطبع مخاطر وتهديدات على الصيغة أو على النظام او على الدستور اذا جاز التعبير. أما في الأشهر الاخيرة، اي بعد انخراط «حزب الله» عميقاً في الحرب داخل سوريا، فقد برزت مخاطر أكبر، يمكن وصفها بالتحديات الكيانية لأنها لا تتعلق بالنظام والصيغة فحسب، بل بوحدة الكيان اللبناني وسلامته. إذا من دون مبالغة باتت هناك اليوم مخاطر حقيقية على الكيان اللبناني نتيجة لوجود إستقطابات اقليمية غير مسبوقة بحدّتها، ووجود قوى محلية لا تعير الأولوية لكيان لبنان ووحده، لأنها تعتبر أنها تنتمي الى مشروع أكبر من لبنان، ولأنها منخرطة في صراع أبعد من لبنان.

ألهذا السبب بادر رئيس الجمهورية الى التذكير بدولة لبنان الكبير ووحود كيانه في مناسبة عيد الجيش؟

حسناً فعل رئيس الجمهورية بتسليط الضوء على ذكرى تأسيس دولة لبنان الكبير عام 1920 في هذه اللحظة بالذات، فاللبنانيون والعالم بحاجة ماسة الى هذا الامر. وما يؤكّد المخاوف على الكيان اللبناني في هذه اللحظة بالذات يتبدى من بعض التعليقات التي ظهرت على هامش الإحتفال بالذكرى، والتي وإن لم ترد مباشرة على لسان السياسيين فانها تكشف استخفافاً لا بل ازدياداً بالكيان اللبناني بوصفه منتجاً فرنسياً صمم في الأصل على قياس المسيحيين ومن اجل خدمة مصالحهم.

## الشعور بالقوة الفائقة لدى «حزب الله» بات يترافق مع شعور بالقلق الفائق

بالرغم من المخاطر وبالرغم من الانتقادات الهامسة أو العلنية، أنا أعتقد إن غالبية اللبنانيين، المسيحيين والسنة وحتى الشيعة، ما زالوا يجدون أنفسهم وحياتهم ومستقبلهم ومصالحهم الحيوية في الكيان الحالي.

كيف يمكن الجزم بأن غالبية الشيعة يتمسكون بهذا الكيان اللبناني، إذا كانوا يبايعون السياسة الحالية لـ «حزب الله»؟

أولاً، أنا لا أجزم بحتمية خيار «حزب الله» غير اللبناني، بالرغم من أننا نشهد اليوم ومنذ لحظة إنخراطه في الحرب السورية المزيد من

التكرار لكيانتيّة لبنان. فالخروج الى القتال بهذا الشكل في سوريا يعني أن المهمة التي ينفذها خارج الحدود تتفوّق بتطره على لبنان الكيان. لكن هذا المعطى غير نهائي لأنه يرتبط الى حد بعيد بمصير الصراع في سوريا، إذ من غير المؤكد على الإطلاق أن الحزب سيعود بأكاليل الغار وأقواس النصر من سوريا.

ثانياً، إن الشيعة اللبنانيين لم يعطوا تفويضاً مطلقاً لـ «حزب الله» كي يخوض هذه الحرب، وهناك شعور عميق لدى أوساط واسعة منهم بمخاطر المغامرة التي تُخاض في سوريا. كما هناك أصوات شيعية وازنة باتت تعترض بفاعلية ويوضوح على التورط في سوريا، وخصوصاً أن هذا الصراع إنتقل إلى داخل لبنان، وبات يرتب اثماناً باهظة لا يمكن إغفالها.

ولكن لم يسبق لشيعة لبنان أن شعروا بمثل هذين القوة والنفوذ. فكيف يمكن المراهنة على مصلحة واحدة عميقة تجمع كل اللبنانيين؟

فلنقل أولاً إن هذا الشعور بفائض القوة غير معمم ولا يطال كل اللبنانيين الشيعة، لأن الشعور بالقوة الفائقة بات يترافق اليوم مع شعور بالقلق الفائق من الأكلاف الباهظة التي يمكن ان تترتب عن استخدام المغامر لفائض القوة. ومن يغص عميقاً في مخاوف اللبنانيين الشيعة اليوم يلمس هذه الإزدواجية.

لكن هل ترك «حزب الله» لنفسه خط رجعة فعلاً الى لبنان الدولة والكيان، خصوصاً أن ما يُكرس منذ 7 أيار وإتفاق الدوحة حتى اليوم ليس الشراكة مع الآخر؟

يجب ان نميّز هنا بين خطرين او ديناميتين: ديناميّة زيادة الهيمنة الواقعية لـ «حزب الله» في داخل لبنان، ودينامية الخروج على الكيان اللبناني والإنخراط في النزاع السوري لأهداف إستراتيجية لا تتصل بمصالح لبنان. وهنا انا لا أساوي بين الخطرين أو الديناميتين، لأن الثانية أخطر بكثير على لبنان من الأولى. فإتفاق





د. انطوان حداد (تصوير ناجي مسعود)

**لكن الذريعة التي تعطى هنا تنطلق من تأويل بعض بنود الطائف للحديث عن المثالفة ضمن المناصفة وسواها؟**

المثالفة لم ترد أبداً في اتفاق الطائف الذي تحدث عن المناصفة كألية إنتقالية للذهاب الى الدولة المدنية. هناك من يخلط بين الحالة الإنتقالية والحالة النهائية التي ينص عليها الطائف. نحن لا نزال في رحم الحالة الإنتقالية، لأننا عندما سنصل الى المرحلة النهائية لا يعود هناك أي وجود للمناصفة، وإنما لمجلس نواب مدني منتخب خارج القيد الطائفي الى جانب مجلس للشيوخ يمثل كل العائلات الروحية ويسهر على توفير الضمانات والحريات لها ولأفرادها.

وفي إنتظار ذلك، يجب أن نثبت الإستقرار والطمأنينة اللتين تعطينا إياهما المرحلة الإنتقالية، فلا نتنازل في مسألة المناصفة، والصلاحيات الدستورية. ففي رأيي مثلاً يجب على رئيس الجمهورية والرئيس المكلف تشكيل الحكومة بأي ثمن، حكومة قادرة على التزام إعلان بعيداً وتأمين حياض لبنان حيال النزاع السوري واحتواء مفاعيل النزوح السوري الى لبنان. فقد كلف 125 نائباً- من بينهم نواب «حزب الله»- النائب تمام سلام، تشكيل الحكومة، فكيف تكبل يدها بالشروط بعد ذلك؟

**لكن هناك شريحة كبيرة من الشعب اللبناني مسلحة ومعبأة وتحكم البلد وتقاتل خارج الحدود؟**

...وهناك أيضاً ممانعة سلمية من الجزء الأكبر من اللبنانيين لهذا التوجه. طبعاً إن خيارات المواجهة هنا محدودة، وأهمها رفض الخضوع لمنطق السلاح والإنتقال الى إستخدام الأوراق الدستورية المتاحة، وذلك رغم المخاطر التي تحيط بتشكيل الحكومة، والتحويل والتهديدات اليومية التي ترافق هذه العملية.

أنا من أنصار كسر حاجز الخوف والحلقة المفرغة في هذا النزاع، لأن الموضوع بات يتجاوز النظام والشرعية الى المصالح اليومية للبنانيين التي باتت تتآكل، والى استنزاف بلغ أخطر المراحل. هناك مؤشرات مريفة حول تراجع الناتج المحلي الى ما دون الصفر، وهروب الإستثمارات الخارجية وإقفال أبواب العمل في الخليج أمام اللبنانيين.

ببساطة، كل ما نحن خائفون منه وعليه، بسبب التجرؤ على تشكيل الحكومة، سيأتي ما هو أسوأ منه ما لم نتمسك بالدستور ونقدم خصوصاً على تشكيلها، حماية لما تبقى من لبنان الكيان.

هذا الإمتياز كان يتم تبريره بمقولة مقاومة الإحتلال الإسرائيلي، لكنه اهتز بعد الألفين لتبدأ مرحلة من التنازع السلمي حوله، إلى أن انفجر في محطتين: إستخدام هذا السلاح في تفجير حرب مع إسرائيل في تموز 2006 تلاها إحتلال الوسط التجاري لبيروت بقوة السلاح، وتوج كل ذلك بغزوة بيروت في 7 أيار 2008، ما أخرج إضفاق الدوحة للقيط الى الحياة، فقبلت به الأطراف المناوئة لـ «حزب الله» تحت رهبة السلاح، في حين هو يشكل هرةطة دستورية حقيقية.

إذا، الأولوية المطلقة يجب أن تكون لحل مسألة السلاح. نظرياً، هذا يمكن ان يتم إما بالقوة، وفي لبنان ليس بين الأطراف الداخليين الجديين من يريد ان يقارع «حزب الله» بالسلاح، أو انتظار أن يتم ذلك عبر تطورات خارجية، كما حصل سنة 2006، وجاءت نتيجته مكلفة جداً للبنان وللشعبة خصوصاً.

أما الخيار الثالث، فيتمثل بالممانعة السلمية والصبر والإستيعاب، والأهم هنا ألا نفقد البوصلة، فلا نتفاوض على النظام السياسي اللبناني مقابل السلاح، وأن نتمسك باتفاق الطائف كبوليصة التأمين كي يبقى لبنان بلد التعايش والديمقراطية، وحماية التعددية. أما القبول بمبدأ مقايضة السلاح بجزء من السلطة، ففيه قضاء بطيء على الكيان اللبناني.

الدوحة مثلاً، وهو ثمرة الدينامية الأولى، بالرغم من سيئاته وضرره الكبير على الحياة السياسية وعمل المؤسسات وآليات تشكيل السلطة، فهو لا يمثل واقعاً دستورياً، وإذا تغير ميزان القوى سيسقط. ولذلك فإن الخطورة المتأتبة عن محاولات الهيمنة في الداخل أقل بكثير من المخاطر الكيانية التي فتحت على لبنان جراء المشاركة في الحرب السورية.

**الا نغفل هنا مسألة الحضور القوي لسلاح «حزب الله» في المعادلة الداخلية، فلا مجلس النواب يجتمع ولا الحكومة تتشكل، فيما التهديدات لرئاسة الجمهورية تتوالى بأشكال عدة؟**

طبعاً هناك مخاطر واضحة تتجسد في محاولة تعديل قواعد اللعبة الدستورية بالسلاح او عبر التهديد بالسلاح لا فرق، مما يُبقي مسألة النظام اللبناني مفتوحة أمام شريعة الغاب. وهي مسألة خطيرة ينكرها الجميع في العلن، وخصوصاً المستفيدون من مسألة الإنتقال من المناصفة الى المثالفة، لأن مجرد البوح بها سيكشف الرغبة الدفينة في الإقتضاض على الكيان بصيغته الحالية.

طبعاً إن فائض القوة الذي يتمتع به «حزب الله»، أي السلاح، مكون غير طبيعي، سواء في الحياة السياسية او بين الأحزاب والمكونات الوطنية التي يجب أن تتساوى في حقوقها.